سياسة فرنسا الدينية في الجزائر
تأطير فريضة الحج أنموذجا
1894-1939

د . هواري قبايلي

جامعة مصطفى اسطنبولي معسكر

ملخص الموضوع

لقد حاولت فرنسا الإشراف على شؤون الدين الإسلامي منذ الأيام الأولى للاحتلال ، وذلك بتضييق الخناق عن الحريات الدينية للشعب الجزائري بدءا بمصادرة الأوقاف ، وبمراقبة الخطاب الديني في دور العبادة والمساجد ،والتشديد على عمل الكتاتيب والتعليم التقليدي ، وانتهاء بمحاولة مراقبة وتأطير شؤون الحج ، حيث هال السلطات الإستعمارية منذ الوهلة الأولى الطابع العابر للحدود لهذه الرحلة الدينية مخافة أن يشكل الحج خطرا أمنيا على مصالحها ، وبعد سنوات من المنع والمراقبة ، أخذت على عاتقها الإشراف المباشر على شؤون الحج ، وجاء ذلك بعد القرار الحكومي الصادر في العشر ديسمبر 1894 ، وبموجبه سوف تشرف الإدارة الإستعمارية رسميا على شؤون الحج ، لمراقبة الحجاج والتقليل قدر الإمكان من أعدادهم بعدما خافت من خطر الرحلة من جميع الصعد سياسية كانت أمنية أو صحية.

Abstract

France attempted to supervise and control over the Islamic religious affairs, from the start of the colonialism, for the violation of the religious liberty of the Algerian people. First, France confiscated the Islamic temples and mosques, supervised the religious speeches at the mosques, inspected the traditional and koranic schools and the pilgrimage trip.

the colonial authorities, from the beginning, was frightened from this religion and especially because the pilgrimage trip is transient of frontiers that may disturb and be dangerous for the colonial authorities' security. after a long period of inspection, the colonial authorities decided to supervise and organize the pilgrimage trip following the government law of December 10th, 1894that says that the pilgrimage trip will be prepared and organized by the colonial authorities. In other side the pilgrims will be controlled and them number reduced because France thinked that this event may be dangerous for the security, politic and health's side for the colonial authorities.

منذ السنوات الأولى من الاحتلال الفرنسي للجزائر حاولت الإدارة الاستعمارية أن تتدخل في شؤون الدين الإسلامي ، وذلك في محاولة منها على ما يبدو القضاء على الهوية الجزائرية لكي يسهل بعد ذلك كسب العقول ومن تم كسب ولاء الجزائريين ، وكذلك لمعرفتها المسبقة بعظم خطورة المشاعر الدينية للجزائريين وما يمكن أن تشكله من خطورة على مصالحها الاستعمارية ، رغم أنها حرصت منذ البداية على منح الوعود والعهود الكاذبة المتمثلة في تعهدها باحترام الدين الإسلامي طبقا لما جاء في صك الاحتلال سنة 1830 واحترام معتقدات وعادات وتقاليد وأعراف الشعب الجزائري

« L'exercice de la religion mohamétaine reste libre....la religion ne recevra aucune atteinte »[1]

لكن وعكس هذه الوعود الكاذبة فقد حرصت فرنسا على اعتبار الدين الإسلامي معاديا لها وعائقا أمام سياستها الثقافية ومهمتها" الحضارية "وبذلك ناصبته منذ البداية العداء لكن هذه السياسة المناهضة للإسلام اختلفت في حدتها وأساليبها مع اختلاف الحكومات والجمهوريات وتباينت مع تباين الظروف والأزمنة وكذلك باختلاف عقليات الحكام الذين حكموا الجزائر ، فقد جاء في تقرير خاص أن " المسلمون في الجزائر وفي العالم أجمع يعتبرون الإسلام كدين ووطن يحبونه أكثر من حبهم لأي مكان أو لأي وطن" [2] وبذلك حرص المستعمر منذ الوهلة الأولى لتبديد الصعوبات التي تعتري سياسته الاستعمارية في الجزائر عبر القضاء على كل ما قد يشكل له خطرا وحرص في البداية على استهداف الديانة الإسلامية .

وكان أول اعتداء مس شؤون الديانة الإسلامية هو استهداف الإدارة الاستعمارية للأوقاف والمؤسسات الوقفية بدءا بقرار الحاكم العام الجنرال كلوزيل في 1830/09/08 القاضي بإلحاق جميع ممتلكات الداي والبايات والمرحلين والأوقاف الجزائرية في مكة والمدينة وإلحاقها بأملاك الدومين العام [3]

إلا أنه اضطر إلى مراجعته بعدما تلقى معارضة شديدة ، واستثنى بذلك أوقاف الحرمين التي قبل على مضض أن تتولى شؤون إدارتها إدارة إسلامية أهلية وبإشراف ومراقبة الإدارة الاستعمارية ، وهذا بعد تقرير البارون بيشون *Pichon* ولجنة جنتي بيسي *Genty Bussy* التي رفعت تقريرها الأسود الى لويس فليب حول التعدي على حرمات دور العبادة والأوقاف ، لكن يبدو أن الجنرال كلوزيل لم يرتدع وحاول مرة أخرى إلحاق الأوقاف بما فيها أوقاف الحرمين إلى الدومين العام ، رغم تنديدات علماء الجزائر والأعيان باعتبار ذلك تعديا صارخا على الإسلام والمسلمين وتنكر للوعود التي

قطعت سابقا بوجوب احترام الدين الإسلامي ، وهذه المعارضة التي تسببت في نفي المفتي المالكي الشيخ البوني ، كما تم نفي بعده الشيخ مصطفى الكبابطي سنة 1843 بعدما رفض تسليم عقود وسجلات ووثائق أوقاف الحرمين في مدينة الجزائر [4]

وتوالت بذلك سياسة الاعتداء والتضييق على الحريات الدينية للجزائريين وعلى دينهم الحنيف بجميع الطرق بعدما تم التعرض إلى الأوقاف ودور العبادة وهدم جزء منها وحول البعض الأخر إلى كنائس ، كما حاولت فرنسا بعدها ضرب نفوذ الطرق والزوايا بوصفها ظلت للأبد تحمل لواء الجهاد ضد كل أشكال الاستعمار والهيمنة، كان ذلك عبر محاولات الإدارة الاستعمارية بأسلوب الترغيب والترهيب في محاولات لاستيعابها وانتهاء بالمساس بالتعليم الديني الأصلي والتدخل في شؤونه وذلك ما ساهم سلبيا في إندراس مراكز الإشعاع وتقهقرها إلى مجرد كتاتيب صغيرة تعلم الصبية بعض آي القرآن مما تسبب في هجرة كبيرة للعلماء الجزائريين إلى الشام والمغرب وتونس والى الحجاز وحتى إلى شبه جزيرة الهندية واليمن.[5]

فريضة الحج بين المنع والتقييد

يقول فرناند بروديل *Fernand Braudel*

"Comme la mer le désert est mouvement، l'islam est mouvement" [6]

لقد انتبهت الإدارة الاستعمارية منذ الوهلة الأولى لما يمكن أن تشكله فريضة الحج من خطورة على المصالح الفرنسية في الجزائر ، وذلك لطابعه الحركي ، العابر للحدود ، ومنذ البداية أرادت فرنسا الاستفادة من الحج لأغراض مصلحية نفعية تخدم سياستها الاستعمارية وذلك ظهر واضحا من خلال رحلة "ليون روش "[7] ولقائه أثناء رحلته ببعض علماء الزيتونة والأزهر واستصداره منهم فتوى تمنع الجهاد في الجزائر ، كما يمكن أن ندرج في هذا الإطار رحلة "جيرفي دو كورتلمان "[8] والتي بدورها تبرز لنا

اهتمامات المبكرة للإدارة الفرنسية بفريضة الحج ، وان كان الحجاز قد شهد توافد العديد من الجواسيس من الدول الاستعمارية والذين قدموا أنفسهم على أنهم أوربيين أسلموا لكنهم بعد رجوعهم دونوا شهاداتهم في رحلات أضحت مشهورة على غرار "ريتشار بيرتون" الذي قام برحلته سنة 1854 والمستشرق الهولندي "سنوك هيرغورنج "، الذي كشف أمره القنصل الفرنسي من هنا يتضح لنا المنافسة القوية الحامية الوطيس بين القوى الاستعمارية لفهم ظاهرة الحج وذلك كان كفيلا لمحاولة تأطيرها أو منعها إذا أمكن كما سوف نرى أو الاستفادة قدر الإمكان من موسم الحج للترويج لأفكار معينة من طرف عملائهم .

بدأ التضييق على أداء فريضة الحج ابتداء من سنة 1848 ، بعدما حاولت الإدارة الفرنسية إخضاع الحج وفق معايير سياسية ، وكانت الأولوية لرجال الدين الرسميين وشيوخ الزوايا الذين أجبروا على تقديم تقارير مفصلة بمجرد عودتهم[9].

وكانت النظرة الفرنسية لفريضة الحج نظرة سوداوية مليئة بالحقد الصليبي والتعصب الديني ، فكان الحج بالنسبة للكثير من المسؤولين الفرنسيين فعلا يدل على التعصب[10]

وفي هذا الإطار صرح الحاكم العام "دوغيدون "(أن التجربة أثبتت أن الجزائريين يعودون من الحج أكثر تعصبا وأقل قبولا لسيادتنا)[11]

وكان كل موسم حج تسبقه حملة إعلامية من الصحافة الاستعمارية محفوفة بالتشكيك وسوء النية خاصة في الفترة مابين نهاية القرن التاسع عشر إلى الحرب العالمية الأولى ، كما دأب المعمرون على التشكي من توافد الحجاج الجزائريين من الأرياف إلى المدن الساحلية الذين وصفوهم بكل النعوت السيئة في عنصرية لا تصاغ بأنهم يأتون

شعتا غبرا في قمة القذارة،[12] واتهامهم بعد رجوعهم بأنهم دعاة محتملين للجامعة الإسلامية ، فقط بمجرد اتصالهم بعموم المسلمين ، أضف إلى ذلك اتهامهم بأنهم سبب نقل العدوى والأمراض المعدية ، التي دأب الأوربيون على اعتبار منبعها التقليدي من الحجاز ، ولا يحتاج هذا التوصيف إلى رد لما يحمله من عنصرية وكره للإسلام والمسلمين، وفي كل مرة ينتشر فيها الوباء إلا حمل الحجاج المسؤولية على ذلك .

وكانت فرنسا ترى في الحج أنه اعتقاد وطقس" عربي " غاية في التخلف ومعادي للعصرنة ، وكان ينعت الحاج بالمتشرد « *Le clochard* » الذي تحاول السلطات الاستعمارية على محاصرته والتضييق عليه قدر الإمكان وذلك المتطرف المتمرد الذي يجب مراقبته [13]، وجاء في المنشور رقم 22 للحاكم العام الفرنسي "غريفي " المؤرخ في جويلية 1880 « لا يمكن أن ننكر أن الحج إلى مكة يساهم في تصاعد التعصب ل دى الأهالي، وقد يجد البعض منهم الفرصة هناك للانضمام إلى طرق دينية تحمل عقائد تضر بمصالحنا ، كما يمكن لهؤلاء توطيد علاقات مع بعض المشبوهين اللاجئين إلى البلدان الواقعة شرق الجزائر »[14]

ولعل أول قانون تم سنه يخص بشكل مباشر فريضة الحج كان في عهد الحاكم العام بيجو في 20 جويلية 1845 والذي يأمر بمصادرة كل قطعة سلاح من الحجيج بعد رجوعهم ، كما اشترط قانون 1855 أن يصرح الحاج مسبقا عن السلاح الذي بحوزته قبل ذهابه ونوعية السلاح [15]

ويمكن اعتبار قانون 20 أوت 1848 هو القانون الأول الذي أراد واضعيه أن يؤطر لفريضة الحج الذي فرض على الحجاج الحصول المسبق على تصريح مسبق للحج إلى البقاع المقدسة ، وسوف يتم العمل بهذا القانون حتى سنة 1914 هذه الفترة التي

تعتبر عصيبة على الجزائريين وعلى حرياتهم الدينية، وبالأخص الفترة ما بين 1871و1914 التي تعدد فيها المنع والتضييق بدعوى المشاكل السياسية وانتشار الأوبئة والأمراض وأفكار الجامعة الإسلامية في المشرق .

وكان قانون 6 جويلية 1880 قد أمر بالتضييق قدر المستطاع على المترشحين لأداء فريضة الحج بغرض منع اتصال الحجاج ببعض ممن وصفهم بالمحرضين اللاجئين في المشرق ، ورغم أنه منذ قانون 5 جويلية 1914 وحتى سنة 1920 تم إلغاء العمل بالتصاريح لأداء فريضة الحج لكن في الواقع ظل الأمر حبرا على ورق [16].

لكن الأمور أخذت منحى أكثر راديكالية بمنع الجزائريين من أداء فريضة الحج بشكل قطعي دون استثناء ابتداء من 1881 الى 1890 بدعوى انتشار الوباء أو الظروف الدولية الغير مشجعة على إرسال بعثة الحج . [17]، وكان الغرض من ذلك حمل الأهالي على رفض ما تعتبره الإدارة الفرنسية أعراف وتقاليد مضرة بالتسامح الديني

سنوات المنع

لم يعرف التاريخ الاستعماري في الجزائر حاكما ضيق على الجزائريين وحرياتهم الدينية مثل الحاكم العام "دوغيدون "الذي استهل حكمه بمنع الحج سنة 1874 بدعوى انتشار وباء الطاعون وتكرر المنع سنة 1877، و لم يكن الحاكم العام تيرمان خيرا من سلفه فهو بدوره منع الحج سنة 1881 حتى سنة 1889 وهي مدة طويلة جدا, لم يكن فيها أي استثناء لأي أحد كان ،رغم معرضة وزارة الخارجية الفرنسية لهذا المنع الذي رأت أنه يضر بمصالح فرنسا وسياستها الشرقية .

ويلاحظ أن الحاكم كامبون كان على غير العادة أقل تعصبا وأكثر انفتاحا على الأهالي ففي عهده أمر بالانفتاح والتواصل مع رجال الدين الجزائريين ، واهتم بمسألة

تكوين الأئمة ، وسمح في عهده بالحج وزاد بذلك عدد الحجاج الذي وصل إلى 1500 حاج سنة 1891 ثم قفز إلى 1717 سنة بعد ذلك ليعرف مستوى غير مسبوق سنة 1893 بعدما وصل إلى 7000،مات منهم 2000 بسبب وباء الكوليرا، وكان ذلك سببا في منع الحج في السنتين المواليتين وبعد استثناء سنة 1896 سوف يتكرر المنع سنة 1897 بسبب الحرب التركية اليونانية ، وبذلك عرف عهد الحاكم العام كامبون تنظيم موسم الحج لأربع مرات من أصل سبع.[18]

أما في عهد جونار الذي دائما كان يقدم على أنه صديق للمسلمين الجزائريين *Islamophile* الذي جاء بعده"ليتو *Lutaud* الماسوني الذي حاول جاهدا أن يمدد قانون فصل الدين عن السياسة ليشمل الدين الإسلامي ، وحاول جونار انتهاج نهجا جديدا في التعامل مع الشؤون الأهلية يمكن أن يكون الغرض من ذلك تهدئة الأوضاع وامتصاص غضب الجزائريين بعدما لم يشملهم قانون فصل الدين عن السياسة الذي تم تطبيقه بشكل رسمي في سنة 1907، وكذلك لأن تقارير وزارة الخارجية الفرنسية كانت سلبية فيما يخص سياسة فرنسا الإسلامية في الجزائر ، وكذلك لمواجهة الحرب الإعلامية في الدول العربية والإسلامية التي كانت تندد بالتضييق الكبير على الجزائريين وعلى حقوقهم المدنية وحرية العبادة وكانت تستدل على ذلك بمنع الجزائريين من أداء فريضة الحج ، ومن أجل ذلك جاء الرجل وفق أجندة جديدة لمرحلة جديدة أريد لها أن تكون مغايرة لسابقاتها، خاصة أن المندوبين الماليين الجزائريين كانوا كل مرة ينددون بتدابير التضييق ومراقبة الحجاج خاصة سنة 1902، 1904 .[19]

وقد تميزت هذه المرحلة بالتضييق الشديد وفرض إجراءات عقابية على الحجاج السريين الذين كانوا يرفضون القيود الفرنسية ويتسللون عبر الحدود لأداء فريضة الحج

،هذه الفئة وهذ ه الظاهرة تحتاج إلى دراسة قائمة بذاتها بما تشكله كشكل من أشكال المقاومة الجزائرية ضد ظلم الإدارة الاستعمارية وتضييقها على الحرية الدينية للجزائريين، فقد كان بعض الجزائريين يتوجهون للحج في رحلة محفوفة بالمخاطر تستغرق سنوات ، وعندما يؤدون مناسكهم تتقطع بهم السبل هناك ولا يجدون من حل إلا الرجوع إلى أرض الوطن رغم معرفتهم بالعقوبات التي تنتظرهم بعد رجوعهم، والتي كانت تتمثل في السجن لمدة ستة إلى تسعة أشهر في معتقلات " تادمايت "و"بوخنيفيس" لكن كل ذلك لم يكن يخيف الجزائريين أكثر من خوفهم من تلك الإجراءات التعريضية الاذلالية المتمثلة في عقوبة تعزيرية تطال الحاج السري كحلق اللحية والتي كان يحبذ معها الجزائري البقاء متشردا لسنوات في الحجاز بدل التعرض لهذه العقوبة المذلة حيث أن هذه العقوبة كانت أشد وأنكى على الحاج من أي عقوبة أخرى [20].

ولكن رغم ما يقال عن فترة حكم جونار فإنه لم يكن خير من سلفه ففي عهده تم السماح بتنظيم موسم الحج أربع مرات وصدر المنع ثلاث أخرى [21]، رغم تنديدات بعض الأصوات الفرنسية اللبيرالية التي كانت تصيح قائلة :

"Il n'y a pas de raison politique plus sérieuse pour empêcher un musulman algérien de se rendre à la Mecque que pour empêcher un catholique breton de se rendre à Jérusalem ou Rome."

"ليس هناك أي مبرر سياسي جدي ، لمنع الجزائري المسلم من التوجه إلى مكة ، من منع كاثوليكي بروطاني من التوجه إلى أورشليم أو روما "[22].

وسيستمر هذا التضييق في عهد الحاكم العام" ليتو " لأسباب عدة أبرزها الخوف من تنامي نفوذ ونشاط الحركة السنوسية التي تم اعتبارها في تلك الظرفية أهم خطر يمكن أن يشكل تهديدا على المصالح الفرنسية في الجزائر، مخافة اختلاط الحجاج بأعضاء تابعين

لهذه الطريقة ، وكما أشيع قبل ذلك إلى إمكانية تشكيل تحالف بين الطريقة السنوسية وبين المهدي السوداني الثائر ضد بريطانيا.[23]

بعد ذلك جاءت ظرفية الحرب العالمية الأولى وتمّ فيها المنع لظروف الدولية الصعبة وانعدام الأمن خاصة في المياه الدولية وانقطاع المواصلات لكن هذه الحرب سوف تعرف موسم الحج الأكثر شهرة في تاريخ الفترة الاستعمارية ،والتي كانت رحلة رسمية أريد لها أن تشمل أعيانا من المغرب العربي وشخصيات دينية بارزة وكانت الرحلة سنة 1916 على متن سفينة حربية وأريد لها أن تكون زيارة رسمية لأمير الحجاز الشريف حسين لموقفه المؤيد لحلف الوفاق ووقوفه ضد الدولة التركية ، وقد حظيت الرحلة بترحاب كبير ودونت من أجلها العديد من التقارير أشهرها تقرير قائد البعثة العقيد بريمون *Bremond* ، لكن الحدث الأبرز في الحرب العالمية الأولى أو في طول تاريخ سياسة فرنسا الإسلامية في الجزائر يتمثل في تأسيس "جمعية حبوس الحرمين" سنة *1917* والتي ستلعب دورا خطيرا في ما يخص تأطير شؤون الديانة الإسلامية في الجزائر وتونس والمغرب ومنحت لها أولوية تنظ يم بعثة الحج ، وسوف تعصب على رؤوس مسؤولي الجمعية كل النقائص والإخفاقات التي عرفها تنظيم شؤون الحج خاصة في سنوات العشرينيات والثلاثينيات ، وأوكلت مهمة رئاسة الجمعية لشخصية خطيرة ومهمة متمثلة في "سي قدور بن غبريط" الجزائري الذي كان يشغل منصب مدير التشريفات في القصر الملكي المغربي ،وكانت تجمعه صداقة كبيرة مع المقيم العام الفرنسي الماريشال ليوتي *Lyautey* ، ولا يكون سرا إذا قلنا أن هذا الأخير أوعز أن يتم اختياره لهذا المنصب الحساس والخطير ، وسوف يلعب هذا الأخير دورا خطيرا في شؤون الدين الإسلامي حتى وفاته سنة 1954، ومنذ البداية حاولت الجمعية تنظيم شؤون الحج لكنها عرفت

الكثير من الإخفاقات ، في وقت أرادت فيه الإدارة الفرنسية أن تلعب الجمعية دور المؤطر والمراقب للحجاج إن لم نقل المتجسس على بعثة الحج يج الجزائرية ،لكن في فترة العشرينات سوف تحاول فرنسا شراء ملكا وقفيا في الحرمين لرعاياها المسلمين يتمثل في دارا لضيافة البعثة الفرنسية هناك ،وصرفت من أجل ذلك مبالغ مهمة لكن لم تكن تستقبل هذه الدار إلا الشخصيات الكبيرة من بعض المحظوظين من الأعيان والمسؤولين الكبار فقط وبقيت بعيدة عن استقبال السواد الأكبر من الحجاج الجزائريين وأوكلت شؤون الإشراف على هذه الدار إلى المدعو" الحاج حمدي" والتي دارت حوله العديد من الشكوك واتهم في مرات عديدة بتحويل عائدات وقف الحرمين ، لكن قرابته من سي قدور بن غبريط كانت تحول دائما دون توقيفه عن مهامه رغم تقارير وتوصيات القناصلة الفرنسيين في جدة التي كانت توصي بإقالته ، هذا إن دل على شيء دل على النفوذ الكبير الذي كان يحضى به "قدور بن غبريط".[24]

لكن لا يمكن الاعتقاد أن شؤون الحج تحسنت مع مجيء جمعية حبوس الحرمين ، الشيء الوحيد الذي تغير هو التدخل السافر والكبير للإدارة الفرنسية، والتي أرادت التأطير الكامل والإشراف الكلي والذي أسس له بشكل تفصيلي قانون 10 دبسمبر 1894 والذي سيجعل فريضة الحج دولة بين الأغنياء حيث سيفرض على الحاج دفع مبلغ من المال كرهن *Caution* والحصول على جواز سفر خاص بالحج [25] ، زيادة على تكاليف السفر ذهابا وإيابا ، واشتراط الزاد المكون من مواد غذائية يحددها القانون ، إضافة على ذلك يبين الحاج بالدليل وشهادة الشهود أنه لم يترك أهله في عوز وفاقة ، إضافة إلى وجوب أن يتمتع الراغب في الحج بسيرة حسنة و لم يتعرض لعقوبة جنائية و لم يتورط في عمل عدائي ضد مصالح فرنسا ، يعني بذلك أن فرنسا لم تكن تسمح بتوبة

العاصي .رغم ذلك توالى المنع سنوات 1908،1910،1911،1912 تحت ذريعة الظروف السياسية في تركيا وبسبب انتشار الوباء في الحجاز ، وفي تلك السنوات تم فرض الصورة الشمسية في جواز السفر وهذا الإجراء كان يعني الجزائريين قبل غيرهم وتثبت ذلك سنتي 1913/1912 بعدما تبت استعمال جوازات سفر لبعض الحجاج المتوفين في الحجاز، أما سنة 1914 فقد أوصى الحكام الفرنسيين الثلاث في تونس والمغرب والجزائر على وجوب منع الحج بسبب الظروف الدولية ودعاية الجامعة الإسلامية لكن لم يكن هناك منع رسمي فاقترح الماريشال "ليوتي" أن يلعب القياد العرب دور المثبط لمحكوميهم بدعوى أن الحج متعذر ذلك العام لتعذر وجود سفن تقلهم إلى البقاع المقدسة [26]

بعد الحرب مباشرة تم السماح بتنظيم مناسك الحج بشكل رسمي سنوات 1916،1917،1918،مع ضمان مجانية النقل لكن هذا الامتياز توقف سنة 1919 بسبب أزمة النقل التي سوف تستمر الى سنة 1926 ،أي لمدة ست سنوات سوف تتفرع فيها السلطات الفرنسية بعدم تنظيم موسم الحج بسبب أزمة النقل ، لكن في نفس الوقت كانت تسمح للراغبين في الذهاب بشكل حر والذين كانوا في الغالب يركبون من موانيء طنجة أو حلق الواد في تونس لكن رغم ذلك تميزت هذه الفترة بقلة المترشحين لأداء مناسك الحج بسبب الظروف الأمنية في الحجاز ولذلك يحب البعض أن يسمي هذه المرحلة بمرحلة مواسم الحج الصغيرة *les petits pèlerinages* [27] ، ومن أجل ذلك لا يمكننا أن نعرف أبدا عدد الحجاج الجزائريين المشاركين في الحج لسنوات الممتدة بين 1920و 1927 والتي بالتأكيد عرفت مشاركة بعض الجزائريين المجاورين وبعض المغامرين الذين كانوا يتسللون عبر الحدود بصفة غير "شرعية" ، كما أن الإدارة الفرنسية أوكلت

مسؤولية تنظيم شؤون الحج إلى جمعية حبوس الحرمين لكن هذه الأخيرة منيت بفشل ذريع في القيام بهذه المهمة النبيلة و لم تستطيع على الأقل كراء سفن من أجل نقل الحجيج وكانت في بعض المرات تحمل المسؤولية للأزمة الخانقة في وسائل النقل ومرة ترجع الأمر بسبب قلة المسجلين الراغبين في الحج ، ويمكن أن يكون ذلك صحيحا بسبب بوادر ظهور الأزمة الاقتصادية العالمية وامتداداتها في الجزائر وكذلك كان يعاني العالم من أزمة نقل حقيقية في تلك السنوات إضافة إلى اضطراب الظروف الأمنية في الحجاز بسبب الحرب بين الهاشميين وآل سعود ، هذا ما أثر جليا على أداء مناسك الحج لسنوات عديدة، ساهم في ذلك أطماع الشريف حسين في تأسيس مملكة عربية كبرى، وطموحات الأمير النجدي الشاب في ضم الحجاز إلى مناطق نفوذه ،وصادف ذلك استياء العديد من المسلمين في العالم من سلوك الشريف الحسين وعدم قبول مشروعه في إعلان نفسه خليفة على المسلمين ، وتوالت الدعوات من الكثيرين عبر العالم بما فيهم الجزائريين بوجوب إعفاء الأمير الهاشمي من الإشراف على خدمة الحرمين الشريفين [28]، هذا ما سهل الأمور على آل سعود للسيطرة على الحرمين وإنهاء حكم الهاشميين .

بمجيء آل سعود عرف الحج تنظيما جديدا وذلك بفرض ضريبة على الحجاج متمثلة في ما قيمته 12 جنيه إسترليني على كل حاج وهي ما قيمته ضرائب على كراء الدواب والدور والسيارات ، وبعدما استتبت الأوضاع السياسية والأمنية عرف موسم الحج لسنة 1926 نجاحا كبيرا بعد انقطاع دام لسنوات رغم عدم مشاركة البعثة الجزائرية إلا بعض المهاجرين انطلاقا من مرسيليا وعرف ذلك العام مشاركة 200 ألف حاج راكبين على ستين ألف دابة وقفوا كلهم على صعيد عرفة الطاهر، و لم يسجل ذلك العام أي انتشار للوباء أو أي عملية سطو أو قطع طريق مواكب الحجيج، وأهم ما ميز

ذلك العام بداية استعمال السيارات والحافلات في نقل الحجاج بين مدن الحجاز لكن ظل ثمنها مرتفعا جدا [29].

وقد عرفت سنة 1927 مشاركة البعثة الجزائرية التي كانت متكونة من 189 حاج وهو رقم متدني مقارنة لعدد المغاربة والتوانسة المشاركين تلك السنة التي وصل إلى 2500 حاج ، لكن سوف يرتفع عدد الحجاج الجزائريين سنة 1928 إلى 1103 وهي طفرة كبيرة رغم القيود التي فرضتها الدول الكبرى على الحج بسبب منع انتقال العدوى انطلاقا من الحجاز ، وبذلك فرض على الحجيج المراقبة الصحية الصارمة ، ووجوب إجراء الحاج لجميع اللقاحات الخاصة ضد أمراض الكوليرا والطاعون والجذري.[30]

وسوف تضاف لجميع الالزامات السابقة الذكر على الحجاج إلزامات أخرى ابتداء من سنة 1929، بعدما تم رفع قيمة الرهن إلى 1500 فرنك إضافة إلى 600 فرنك أخرى كتكاليف الرحلة وأن تكون صحيفة السوابق العدلية خالية من أي عقوبات أمنية وهذا الإجراء فرض فقط على الجزائريين دون غيرهم هذا ما أثار استهجان علماء الجزائريين [31]، رغم ذلك جرى موسم 1929 في ظروف حسنة و لم يعرف انتشارا للأوبئة بمشاركة حوالي 2133 هذا الرقم الذي لم تعرفه البعثة الجزائرية من قرابة ثلاثين سنة، لكن هذا العدد سوف يعرف بعض الانخفاض سنة 1930 بحوالي 756 إلى 659 حاج [32]، لكن هذه السنة عرفت حادثا مأساويا إذا ذل على شيء ذل على الظروف الصعبة التي كان يسافر فيها الحجاج الجزائريين ، وذلك بعدما شب حريق في سفينة" *ASIA* "التي كانت تقل الحجيج وأذى ذلك لهلاك عشرات الحجاج حرقا أو غرقا بعدما قفز العديد منهم في الماء ليكونوا طعاما لأسماك القرش أمام عجز سلطات ميناء جدة على إنقاذهم [33]، هذا الحادث الذي أثار استهجان واستياء الجميع كان سببا في اتخاذ

السلطات الاستعمارية تدابير عدة فرضتها على الشركات الملاحة البحرية الناقلة للحجاج، وكما تسبب الحادث في انخفاض عدد الحجاج السنة الموالية لكن هذه النسبة سوف ترتفع لأعلى مستوياتها طوال سنوات الثلاثينيات ، رغم الأزمة الشديدة التي عرفها اقتصاد المستعمرة فطول سنوات هذه العشرية لم يترل عدد الحجاج الجزائريين عن الألف حاج ، لكن ظرفية الحرب العالمية الثانية سوف تتسبب مرة أخرى في المنع الرسمي لتنظيم فريضة الحج بسبب الظروف الدولية الصعبة وبسبب حالة الطوارئ وانقطاع المواصلات بين الجزائر وفرنسا.

الهوامش

1-COLLOT Claude، Les Institutions de l'Algérie durant la période coloniale(1830-1962)، Edition du CNRS ،Paris،1987 ،p30

2-ESCANDE Laurent، le pèlerinage à la Mecque des algériens pendant la domination française (1830-1962)، le poids de l'administration coloniale، mémoire de D.E.A، université de Provence، 1992,p24

3-SELLAM SADEK، la France et ses musulmans، un siècle de politique musulmane 1895-2005، CASBAH Edition، 2007، Alger,p142

4-Ibid,p144

5-سعد الله أبو القاسم ، تاريخ الجزائر الثقافي،دار الغرب الإسلامي.بيروت.1998.الجزء الخامس،ص ص 485،486

6-CHANTRE Luc، pèlerinage à la Mecque sous la troisième république، contrôle et organisation du déplacement des pèlerins du Maghreb et du levant entre 1880-1939 in cahiers de la méditerranée n78 ،2009,p02

7-ROCHE Léon، dix ans à travers l'islam ,LIBRAIRIE ACADÉMIQUE DIDIER, Paris

8-GERVAIS-CORTELLEMONT، mon voyage à la Mecque، Paris، hachette et Cie ،1896

9-SELLAM SADEK، Op.cit.P157

10-ESCANDE، Op.cit,p25

11-Ibid,p25

12-Ibid.,p26

13-CHANTRE Luc، Op.cit.p02

14- Ibid. P03

15-COLLOT، les institutions de l'Algérie Durant la période coloniale(1830-1962),Editions du CNRS Paris,1987,p309

16-Idem،

17-Ibid، p310

18-Idem

19-Idem،

20-JULIEN André، l'Algérie contemporaine ,Edition la QASBAH,Alger,2005، P171

21-Ibid، p176

22-Ibid، p178

23-BENCHERIF Ahmed، aux villes saintes de l'Islam، Paris، hachette، 1919,p21

24- PAUTREMAT، Pascal، politique musulmane de la France au vingtième siècle، Maisonneuve la rose، 2003، Paris، p208

25-Ibid.، p178

26-Idem.

27-AGERON Charles Robert، les algériens musulmans et la France ,Editions Bouchene,Paris,2005,p311

28-Ibid,312.

29-Idem.

30-PAUTREMAT Pascal، Op.cit,p201

31-Ibid,p208

32-Ibid،p217.

33-Ibid,p222